

## (التحقيق) مخرج من أزمة الإتهامات

المزاعم التي تتحدث عن انتهاكات حكومية لحقوق مواطنيها متعددة، فما أن تقع حادثة أو تثار قضية إلا وألقي باللوم على الحكومة، وفي كل الظروف والأحوال كانت المنظمات الحقوقية الدولية تطالب الحكومة (بتحقيقات مستقلة) لكشف الحقائق. من جانبها تنفي الحكومة قيامها بخروقات، وفي بعض الأحيان توضح رأيها أو تلقي باللائمة على جهات أخرى، أو تجري تحقيقات لا تنشرها أو تنشر قدراً قليلاً منها بدون تفاصيل، وتحفظ بالباقي لنفسها.

ومع تعدد الإتهامات والمزاعم، ومع أنه ثبت في بعضها - على الأقل - أنها مسيئة، أو أنها كاذبة، أو أنها مغالى فيها ومضخمة.. ومع تكرار الشكوى من قبل المنظمات الحقوقية بشأن حوادث محددة.. لا يبقى أمام الحكومة إلا أن تقبل التحدي، وتتغلب على مخاوفها وتقدم على خطوات من شأنها إقناع الرأي العام الحقوقي المحلي والخارجي بصحة موقفها.

وأمامنا نموذج أخير لما نتحدث عنه، وهو المتعلق بقضية جعفر كاظم ابراهيم، حيث ثبت كذب الإدعاءات التي لصقت بالحكومة، ولكن الأخيرة لم تنشر معلومات كثيرة حول القضية لساسيتها المتعلقة بمسائل الشرف والخصوصيات الفردية. لقد أصدرت المنظمات الحقوقية الدولية بيانات مستعجلة، ولكنها كتبت الى الحكومة مطالبة بالتحقيق، وأمام الصور التي نشرت عن الضحية، وهي إحدى مبررات إصدار البيانات العلنية.. فإن بعض تلك المنظمات لم تقتنع حتى الآن بالمعلومات التي قدمتها الحكومة، رغم قناعة الرأي العام المحلي بصدق الموقف الحكومي.

بمعنى آخر، لاتزال المنظمات الدولية تلك تطالب بالتحقيق المستقل في المزاعم المثارة حول قضية جعفر ابراهيم، وهي نفسها لاتزال مقتنعة بحدوث بعض الإتهامات في قضايا أخرى.. ولهذا كله، لا يبدو في الأفق حل آخر غير التحقيق، الكفيل بكشف الحقيقة.

مشكلة الحكومة المتكررة أنها لا تمتلك أليات يعتمد عليها في القيام بالتحقيق المستقل والمحاييد. وقد لا توجد جهات محددة مستقلة أو رسمية تتولى مهمة التحقيق وتحوز على ثقة الطرفين: الحكومة، والمنظمات الحقوقية.

ترى المنظمات الدولية ضرورة تولي جهة مستقلة التحقيق، تكون من خارج مؤسسات الدولة (مثل جمعية المحامين/ أو جمعية حقوق الإنسان/ أو ترويكة من مؤسسات المجتمع المدني).

السؤال: لماذا تخشى الحكومة التحقيق المستقل؟!

الأسباب مختلفة، ولكن أهمها ثلاثة أمور: الأول ويتعلق بإلحاح الحكومة على أن تكون مؤسسات الدولة ذات صفة مرجعية في كل القضايا. والثاني يتعلق بعدم ثقتها في حيادية المؤسسات غير الرسمية، وترى أن بعضها على الأقل مسيئة في نشاطاتها، او قد لا تنق بكفاءتها وخبرتها للقيام بهكذا مهمات تحقيق. والثالث، يتعلق بالشعور بأن مؤسسات ورجال الدولة فوق الشبهات، ولا يمكن وضعهم أمام المساءلة من جهات غير حكومية.

السؤال مشروع: ماذا لو قامت مؤسسات مجتمع مدني بمهمة التحقيق وأثبتت أنها ليست أهلاً للمهمة؟ ألا يعزز ذلك الفجوة في العلاقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني؟ وهل ستقبل الحكومة في المستقبل هكذا مؤسسات لتكلفتها بالمهمة؟!

لكن ليس هناك حل إلا أن تقبل الحكومة بالتحقيق، وأن تتفق مع الأطراف المعنية على ضوابطه الصارمة، وأن تتحمل النتائج أياً كانت، وأن تساهم بخلق الثقة في المؤسسات الحقوقية، وأن تعين الأخيرة كيما تستكمل خبرتها وتجربتها محلياً.

حسن موسى الشفيعي

رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان

### اقرأ

٤ لماذا لم يقرّ قانون

الأسرة الشيعي؟

٥ المنظمات الحقوقية ومنهج

العلاقة مع الحكومة

٦ شيرر: مستعدون لمساعدة

المدافعين العرب

٨ نحو نقلة في الميدان الحقوقي

١٠ البحرين في تقرير عن

الإتجار بالبشر

## أحكام الأسرة) يحتاج الى توافق سياسي لإصدار شقّه الشيعي

بمناسبة صدور القسم (السني) من قانون أحكام الأسرة، تمتنت الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة لولوة العوضي أن يصدر القسم الثاني المتعلق بالشيعية قريباً. وقالت بأن الأسر البحرينية عانت الكثير من المشاكل التي كان من الممكن أن تحل بشكل أفضل في ظل وجود تشريع يتناسب ومعطيات العصر. وأضافت بأن (الدولة لا تستطيع أن تفرض قانوناً ما على طائفة بأكملها في المجتمع).



لولوة العوضي، ومريم الرويعي

من جانبها أوضحت رئيسة الإتحاد النسائي مريم الرويعي، بأن (إصدار القانون بشق واحد، تكريس لتفتيت المجتمع وتقسيم الشعب، واستمرار لمعاناة الشريحة الأكبر من النساء). أما عضو مجلس الشورى، فوزية الصالح، فلفتت الإنتباه الى أن قانون أحكام الأسرة يتضمن شقين: سياسي وشرعي. ورأت أن تتفق الدولة مع المعارضين على حلحلة موضوع الشق السياسي، ويبقى الشق الفقهي والشرعي الذي لم يحصل عليه توافق مطلق، محل نقاش.

ومن بين المواد المثيرة للمعارضة والجدل التي يتضمنها قانون أحكام الأسرة، حق فسخ عقد الزواج وطلب الطلاق، وأنه في حالة وقوع الطلاق، تظل المرأة في مسكنها لحين أن يوفر لها الزوج مسكناً آخر، ولا يحق للرجل إجبار زوجته على التنازل عن حضانة الأطفال، كما يسمح القانون بأخذ شهادة النساء في إثبات الزواج أو الطلاق.

## إعلاميون وحقوقيون يتحفظون على قانون الإعلام الخاص

أعلن الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، عبدالله الدرازي، تحفظه على مذكرة رفعتها الحكومة الى مجلس النواب بشأن مشروع قانون الإعلام الخاص المرئي والمسموع، وقال بأن بعض مواد القانون المقترح معيقة للعمل الإعلامي خاصة تلك التي تتعلق بالسماح لوزير الإعلام بأن يوقف البث فوراً. وأضاف أن مثل هذه المواد تحد من سقف الحرية المتاح، ويفسح المجال للكيدية ول(مزاجية الوزير) في التحكم بالقرار، كما وتدفع المستثمر

الإعلامي الى الإحجام عن انشاء قناة خاصة. ورأى ان الحل يجب أن يوضع في يد القضاء، وهو المرجع في مخالفة القانون.



عبدالله الدرازي

ورأى الدرازي بأن (البحرين تأخرت كثيراً من ناحية السماح للاعلام التلفزيوني الخاص.. لا بد من ان يكون هناك قانون يرفع من سقف الحرية اذا اريد للقنوات أن تتميز في عملها).

من جهة أخرى، دعت جمعية الشفافية على لسان رئيسها عبدالنبي العكري الى

## العكري: (مكافحة الفساد) بلا أسنان

والى إقرار قانون الكشف على الذمة المالية للمسؤولين.



عبدالنبي العكري

وطنيّة لمكافحة الفساد، مبرراً ذلك بوجود هيئات متعددة ومتخصصة في هذا المجال مثل: مجلس المناقصات، وديوان الرقابة المالية، والنيابة العامة، والقضاء، إضافة الى رقابة البرلمان على الحكومة، موضحاً بأن تعدد الجهات المكافحة للفساد أفضل من تركيز الجهد لتشكيل هيئة واحدة.

وفي موضوع ذي صلة، أعرب العكري عن اعتزاز الجمعية بالثقة التي تحظى بها على الصعيد الخارجي، والتي أدت إلى دعوتها للإشراف على الانتخابات اللبنانية، وقبلها انتخابات مجلس الأمة الكويتي، لافتاً الى (حرص الجمعية على الاستفادة من المشاركات الخارجية في مراقبة الانتخابات، لبلورة كل ما يخدم توجهاتها واستعداداتها لمراقبة الانتخابات البرلمانية في البحرين في ٢٠١٠م).

تعليقاً على موافقة مجلس الوزراء على انضمام البحرين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أواخر مايو الماضي، وتقديم مشروع قانون لمناقشته من قبل السلطة التشريعية.. ثمنت الجمعية البحرينية للشفافية الخطوة الحكومية، كما أشادت بتأكيدات النيابة العامة من أنها (ستضع قضايا الفساد على رأس أولوياتها).

وناشدت الجمعية مجلس النواب (تفعيل دوره الرقابي... وأن يسارع في المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويشدد على تنفيذ كافة متطلبات الانضمام إليها، وفي مقدمتها إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، دون أن يغفل دوره بالنظر في تقارير ديوان الرقابة المالية المعروضة عليه).

وانتقد عبدالنبي العكري، رئيس الجمعية، عدم أخذ الحكومة بتشكيل هيئة تتولى المتابعة والرصد لمدى الإلتزام بتطبيق الشفافية ومحاربة الفساد، وقال بأن الإلتزام للاتفاقية بدون هيئة متخصصة تكافح الفساد، يقلص الاستفادة من الخطوة الحكومية ويجعل مكافحة الفساد بلا أسنان. ودعا العكري الى استخدام الحزم في مكافحة الفساد،

الصحافيين البحرينية بياناً عبرت فيه عن (قلقها البالغ) من قرار الإيقاف، واعتبرته مساساً بأجواء الحرية التي يطمح كافة الصحافيين الى تعزيزها. ورأت الجمعية أن القرار (جاء مفاجئاً ومخالفاً للقانون خاصة أن وزارة الإعلام لم تنذر الصحيفة حسب المادة ٨٤ من قانون الصحافة). ودعت الجمعية الوزارة الى (تعزيز أجواء الحرية والديمقراطية التي تشهدها البحرين).

من جهته أصدر الإتحاد الدولي للصحافيين بياناً في ٢٣/٦/٢٠٠٩م، رحب فيه بقرار رفع الحجب عن الصحيفة، لكنه اعتبر الحجب (انتهاكاً خطيراً لحرية الصحافة) واعتبره رداً انتقامياً غير مقبول، حسب باكو اوديخي، نائب الأمين العام للإتحاد.

## (جود) تناقش العجز الديمقراطي داخل الجوعيات السياسية

في حلقة حوارية عن الديمقراطية داخل الجمعيات السياسية وعلاقتها بتعزيز المشروع الإصلاحية، نظمتها جمعية التجمع الوطني الدستوري (جود) في ٧/٥/٢٠٠٩م،



عبدالرحمن الباكور

أكد رئيس الجمعية عبدالرحمن الباكور، على ضرورة تجاوز التجربة الديمقراطية البحرينية، ما وصفه بظاهرة العجز الديمقراطي داخل معظم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. ودعا الى تعزيز تقاليد المساءلة والحوار والانتخابات الديمقراطية الداخلية. ورأى المتحاورون أن على الجمعيات السياسية الابتعاد عن الطائفية وفتح أبوابها لجميع المواطنين، لأن الإنحصار في الطائفة معوق للديمقراطية.

نهضة فتاة البحرين، أن الجمعية ستضع خطة لتشجيع المرأة في المشاركة في الانتخاب والتصويت وان يكون لها دور فاعل في الإنتخابات القادمة. وأشارت الى أنها بصدد تشكيل فرق عمل، وإصدار ملصقات وكتيبات في حملتها القادمة من أجل تمكين المرأة من دخول البرلمان والمجلس البلدي، وهو ما فشلت في تحقيقه في الإنتخابات الماضية.

## حجب (أخبار الخليج) لهقالة ضد إيران

في سابقة تاريخية، أوقفت وزارة الثقافة الإعلام صدور وتوزيع جريدة (أخبار الخليج) ليوم واحد هو يوم الإثنين ٢٢/٦/٢٠٠٩م، بسبب مخالفتها لقانون المطبوعات، حينما نشرت مقالة شديدة الحدة والسخرية بنظام الحكم ورموزه في إيران بمن فيهم رئيس الجمهورية الإيراني ومرشد الثورة هناك. ما جعل محللين يعتقدون بأن قرار الإغلاق كان سياسياً، خاصة وأن هناك مزاعم تفيد باحتجاج إيراني على المقالة.



سميرة رجب

لكن من وجهة نظر نشطاء حقوقيين، فإن المقالة خالفت قانون المطبوعات من جهة عدم احترامها لمعتقدات المواطنين، التي فهم من المقالة أنها تعرضت لها بالسخرية، كما تضمنت المقالة تهكماً على طريقة لباس رجال الدين، وتعرضاً بديانات أخرى، مثل وصفها للرئيس الإيراني بأنه من أصول يهودية.

من جهته قال رئيس التحرير (أنور عبدالرحمن) بأنه أبلغ بقرار منع توزيع الصحيفة بدون إبداء الأسباب، فيما أعربت جهات حقوقية ودولية عن إدانتها لقرار الإيقاف، واعتبرته انتهاكاً لحرية الصحافة ومخالفاً للقوانين. فقد أصدرت جمعية

ضرورة التعامل بشفافية بشأن تراخيص هذه المحطات، وانتقد المادة التي تعتبر أن عدم الرد على طلب ترخيص قناة تلفزيونية من قبل الجهة المسؤولة خلال شهرين هو بمثابة الرفض له، مؤكداً انه لكي تكون هناك شفافية في الموضوع، يجب إيضاح الأسباب، أو إفساح المجال لصاحب الطلب أن يلجأ الى القضاء للنظر في أسباب الرفض.

## نائب: الحكومة لا تجيب على مقترحات مجلس النواب

طالب النائب جلال فيروز الحكومة بضرورة الإسراع بإعادة مشاريع القوانين أو مقترحات تعديل بعضها والتي أرسلها المجلس الى الحكومة لدراستها والتعليق عليها، أن تعيدها الى المجلس بأسرع وقت، حتى لا تتسبب في تضییع الجهد التشريعي الذي قام به النواب طوال فترة إعداد وصياغة واعتماد المقترحات. وقال النائب بأن مجلس النواب في انتظار مشروع قانون الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان الذي أقره المجلس قبل أكثر من عام، وأضاف: (هذا القانون يعد من أهم القوانين التي يتحتم على مملكة البحرين إصدارها، وهو على رأس البنود المطلوب تنفيذها من قبل المملكة في إطار برنامج المراجعة الدورية الشاملة). وأشار الى أن هناك مقترح تعديل قانون الإجراءات الجنائية، وهو لدى الحكومة، التي لم تعده الى المجلس بالقبول أو الاعتراض.

## (فتاة البحرين):

## تشجيع ممارسة المرأة

## لحقها الانتخابي

قالت سميرة عبدالله، رئيسة جمعية

## قانون أحكام الأسرة:

## أقرّ الشقّ (السني) دون الشيعي.. لماذا؟

تاريخياً كانت هناك ولا تزال حساسية مفرطة لدى علماء الشيعة من تدخل السلطات السياسية في الشؤون الدينية، ولأبي سبب كان، وسواء كان التدخل إيجابياً أم سلبياً. لقد عمد علماء الشيعة في تاريخهم الى إبعاد السلطات الحاكمة عن الشؤون الدينية الخاصة بطائفتهم، وحرصوا أن يكونوا مستقلين عن الدولة في شؤونهم تلك، أو حتى قبول الدعم المالي منها.

ربما يكون هذا الإرث التاريخي واحداً من التفسيرات لموقف علماء الشيعة في البحرين من جهة رفضهم لمشروع قانون الأحوال الشخصية (الآن يسمى قانون أحكام الأسرة)، سواء أكان مشروعاً مشتركاً للشيعة والسنة على حد سواء، أو كان خاصاً بهم وحدهم. لقد طرحت الحكومة مشروع القانون للجهتين السنية والشيعة، فرفضه علماء الشيعة، ما جعلها تطرح على البرلمان مشروعاً يتعلق بالمذهب السني بعد تلوّك الشيعة في قبول ما يخصهم فيه، وقد حاز المشروع على موافقة البرلمان مؤخراً.

ليست مشكلة علماء الشيعة مع المشروع تتعلق بالضرورة باعترافات على مواد لا يرتضونها، بل أصل المشكلة يعود الى خشيتهم من أن يكون تنظيم الأحوال الشخصية وسيلة لتدخل السلطة السياسية في الشأن الديني الخاص. هذه الخشية تمددت لتشمل موضوعات أبعد من موضوعات الأسرة والمرأة الى الموضوع الديني كافة، وقد تنازلت الحكومة مؤخراً عن مشروع تنظيم الخطاب الديني، وكذلك عن مشروع تنظيم المؤسسات الدينية

(المساجد والمآتم)، على أمل حصول تفاهم بين الطرفين.

الدولة - أية دولة - تميل الى توسيع هيمنتها على الفضاء الخاص، وبالتحديد في الشأن الديني، ومن هنا تنبع المخاوف لدى البعض. وتنظيم المؤسسات الدينية والخطاب والنشاط الدينيين بشكل عام، يمثل حاجة ماسة للدولة، ولتطورها، وكذلك حاجة ماسة للمواطنين أنفسهم.

ولكن كيف يمكن تنظيم كل ذلك بدون أن يعني تدخلاً من قبل السلطات وتوسعة لهيمنتها؟ كيف يمكن إقناع العلماء بأن تنظيم العمل الديني ومأسسته لا يعني تدخلاً (مخلاً على الأقل) من قبل السلطة؟

حاولت الحكومة إقناع العلماء الشيعة بأن من مصلحة العمل الديني أولاً، ومصلحة الدولة ومواطنيها ثانياً، أن يقبلوا بالقانون، وقدمت في سبيل ذلك ضمانات معقولة تفيد بأنها لن تتدخل ولا ترغب في التدخل في الشأن الديني الخاص، وأن مرجعيته ستكون بيد العلماء أنفسهم الآن وفي المستقبل.. لكن كل ذلك لم يكن كافياً، ما جعل مشروع قانون أحكام الأسرة يتعثّر حتى الآن.

يوم ٢٧/٥/٢٠٠٩، أصدر الملك قانوناً رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن أحكام الأسرة بشقّه السني، وذلك بعد إقراره من قبل البرلمان، ونصّت المادة الثانية على أنه (لا يتم تعديل هذا القانون إلا بعد أخذ رأي لجنة من ذوي الإختصاص الشرعي من القضاة والفقهاء على أن يكون نصفهم من القضاة الشرعيين يصدر بتشكيلها أمر

ملكي).

بعض العلماء يرون بأن أصل القانون جاء بدفع وضغط من الغرب على الحكومة البحرينية، ونظن أنه ليس كذلك، بل هو مطلب محلي شعبي.. وحتى لو كان الزعم صحيحاً، فإنه ليس مبرراً كافياً لرفضه، وهناك أسراً كثيرة تتعرض للظلم والإعتداء بسبب غياب القانون، وغلبة الاجتهادات الشخصية من قبل بعض القضاة الشرعيين الذين يتعاطون مع قضايا الأسرة والمرأة.

حتى الآن، فإن الضمانات الحكومية لم تهديء من مخاوف العلماء الشيعة، ويبدو أن الطرفين بحاجة الى المزيد من النقاش والحوار والتفاهم لكي يخرج القانون الى حيز الوجود ويرضي كلا منهما، والذي نتمنى أن يكون سريعاً، بعيداً عن المطالب التعجيزية والتي تتضمن في بعض الأحيان تغييراً في مواد دستورية أو إضافة مواد في الدستور.

الشيعة في البحرين شركاء في الدولة بسلطاتها الثلاث، وبالتالي فهم ليسوا غرباء عنها، ولا الدولة كيان غريب عنهم، وهذا يفترض أن الحساسية وعدم الثقة تخف ولو قليلاً، خاصة في هذا الوقت. قد يرى البعض بأن رفض قانون أحكام الأسرة مؤشّر الى عدم ثقة علماء الشيعة وجمهورهم بأنفسهم، وكأنهم رقم ضعيف يخشى عليه من الكسر حتى لأتفه الأسباب.

مصلحة الدولة ليست شيئاً مختلفاً تماماً عن مصلحة الشيعة، وإقرار قانون أحكام الأسرة فيه فائدة لا تخفى لكل الأطراف المعنية بإصداره وتطبيقه والمشمولين بالتطبيق.



حسن موسى الشفيعي

البحرين لحقوق الإنسان (المنحل) الذي يرى بأن شيئاً مهماً لم يتحقق على صعيد حقوق المواطنين السياسية والمدنية والاجتماعية، وهو يرى بالتالي أن لا مفر من مواجهة النظام والتصعيد في الخطاب الحقوقي والسياسي، وحشد الجمهور باتجاه المواجهة. وهناك في المقابل الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان التي تقيم الوضع بشكل مختلف، وترى أن النظام السياسي الحالي - رغم قصوره وعيوبه - ليس هو النظام السياسي في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فقد تطور النظام ذهنياً وواقعياً كما في التفكير والممارسة، وبالتالي لا بد من التعاون مع النظام، ونقده بشكل بناء، وتشجيعه ودفعه للقيام بإصلاحات أكبر، والإستفادة من هامش الحريات الموجودة في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، من أجل إحداث نقلات متقدمة أخرى في المستقبل. نحن نعتقد بأن هناك ضرورة لمناقشة الإختلافات بين المنظمات الحقوقية البحرينية حول هذا الموضوع، حتى تتوحد الجهود، حين تعتمد الأسلوب الأنسب للوضع البحريني. بالطبع هناك بين النشطاء من يعتقد بأن كلا الطريقتين صائبتين، ولكننا في مرصد البحرين لحقوق الإنسان، نعتقد بأن أسلوب الحوار البناء مع السلطة، واستخدام خطاب حقوقي متطور ومتوازن ومعتمد، هو السبيل الأكثر فاعلية في تطوير حقوق الإنسان ودفعها الى الأمام، كما في تطوير النظام السياسي نفسه.

## البحرين: الهنظرات الحقوقية ونهج العلاقة مع الحكومة

حسن موسى الشفيعي

معها، ومراعاتها بالتشجيع والنصح من أجل تطوير موقفها وأوضاعها الحقوقية، دون أن يلغي ذلك النقد المحسوب والبناء، علنياً كان أو عبر المراسلات الخاصة.

هذا التصنيف في التعامل الذي يبدو وكأنه حسم بالنسبة للمنظمات الدولية، لازل يمثل خلافاً بين المدافعين عن حقوق الإنسان في البلدان العربية، كما في مصر والمغرب وتونس والجزائر وفلسطين المحتلة والأردن كما البحرين وغيرها.

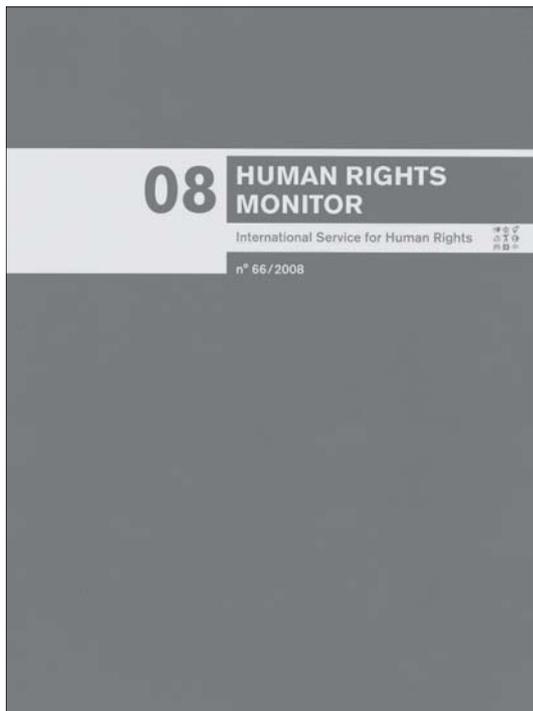
وإذا كانت المنظمات الحقوقية المحلية قد حسمت خياراتها في بعض الدول العربية، من جهة استخدام أسلوب النقد البناء والتعاون من أجل تطوير سجل البلاد حقوقياً، كما في المغرب التي قطعت شوطاً بعيداً في التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان.. فإن منظمات أخرى في دول أخرى لاتزال مختلفة في التوجهات بين أسلوب المواجهة والتصعيد وبين أسلوب التعاون والنقد البناء.

أساس المشكلة فيما يبدو جاء من اختلاف تقييم تلك المنظمات الحقوقية لأداء النظام السياسي على الصعد كافة (السياسية والحقوقية والاجتماعية والتشريعية) وبالتالي الإجابة على سؤال مهم: هل سياسات النظام يمكن البناء عليها لتعزيز اتجاه الإصلاح والتطوير واحترام حقوق الإنسان، أم أن النظام موغل في مواقفه الخشنة ولا يريد التغيير والإصلاح، وبالتالي لا يمكن المراهنة على استخدام (خطاب ناعم) تجاهه لتغيير موقفه؟

في البحرين، اختلفت المنظمات الحقوقية ولاتزال في تقييم الوضع، ومن ثم اختلفت في تحديد طبيعة العلاقة بينها وبين الحكومة. في تقييمي، هناك مركز

اعتادت المنظمات الحقوقية الدولية، مثل أمнести، وهيومان رايتس ووتش، وغيرهما، التمييز في طريقة تعاملها مع دول العالم المختلفة. فمن جهة نجدها تتبنى في علاقاتها مع بعض الدول أسلوباً يمكن تسميته بـ (التعاون والنقد البناء)، بينما تتعامل مع دول أخرى بأسلوب (المواجهة) المتضمن للتصعيد الإعلامي، وحشد الضغوط السياسية والشعبية، واستخدام اللغة الحادة تجاهها. اختلاف اللغة والخطاب وطبيعة العلاقة بين المنظمات الدولية والدول عامة يحكمها سجل الدول الحقوقي. فالدول التي تمارس قمعاً حاداً، وسياسة تسلطية صارمة، وسجلها الحقوقي يفيد بأن القمع سياسة منهجية، وأن القمع أخذ بالتوسع، أو لا يبدو في الأفق أنه قابل للتوقف ومن ثم التغيير ولو بشكل تدرجي نحو الأفضل.. فإن من رأي تلك المنظمات الحقوقية الدولية، وجوب اتخاذ الطريق الخشن مع مثل تلك الدول، وكذلك استخدام لغة التصعيد والمواجهة معها، ووضعها تحت الرقابة الشديدة، ومتابعة ما يجري فيها، والقيام بنشر التقارير والبيانات بصورة منتظمة عنها، وغير ذلك.

أما الدول التي تعتبر خروقاتها محدودة، أو تحاول إصلاح سجلها، وتطوير تشريعاتها، ولا تسعى الي المصادمة مع معارضيتها، وتبذل جهوداً في التقدّم بأوضاعها الحقوقية، عبر استحداث آليات، وسدّ الثغرات القانونية، وتلتزم بالحدود الدنيا من واجباتها في الميدان الحقوقي على الصعيد الوطني والدولي.. فإن المنظمات الدولية - وإزاء هذه الدول - تحاول تخفيف حدة الصدام



إيزابيل شيرر:

## جاهزون لمساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان العرب

منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية، تعمل منذ ٢٥ عاماً في مجال حقوق الإنسان، وتتخذ من جنيف مقراً لها، وهي تقدم الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان من خلال أنظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والنظم الإقليمية الأخرى.

تضع المنظمة خبرتها بتلك الآليات والتي تمتد لسنوات عديدة، في خدمة المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم، وخدمة المؤسسات الحقوقية الوطنية، وذلك من خلال توفير المعلومات التحليلية والعملية، والتدريب على كيفية الاستفادة منها.

(المرصد البحريني) التقت إيزابيل شيرر، مديرة منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، وأجرت معها هذا اللقاء.

هل لكم أن تحدّدوا لنا ما هو طبيعة عمل منظماتكم في جنيف؟

تقوم المنظمة بمراقبة كل الاجتماعات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تقام في جنيف، ثم تصدر تقارير وتحليلات حول تلك المناقشات وتطوراتها وسائر القضايا المهمة الأخرى، بما في ذلك مراقبة وإصدار تقارير عن جميع جلسات كل من مجلس حقوق الإنسان، والمراجعة الدورية الشاملة، إضافة إلى جلسات هيئات الأمم المتحدة التي تبحث في مدى امتثال الدول والتزامها بمعاهدات حقوق الإنسان، فضلاً عن متابعة عمل المقرررين الخاصين والفرق العاملة بمجلس حقوق الإنسان. وقد يبدو

للوهلة الأولى أن أنظمة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان معقّدة، لذلك كان من الضروري للمدافعين عن حقوق الإنسان - وبالخصوص لأولئك القاطنين في القسم الجنوبي من العالم - أن يكون لديهم فهماً واضحاً للمعايير القائمة والمعتمدة، ومختلف الآليات المتوفرة، وأن يطلعوا على القضايا الرئيسية التي تجري مناقشتها في الأمم المتحدة. وتلعب منظماتنا (الخدمة الدولية لحقوق الإنسان) دوراً رئيسياً في توفير أحدث المعلومات الملخصة والموضوعية حول كل تلك الأمور.

تستخدمون تعبير (المدافعون عن حقوق الإنسان)، فمن هو المدافع عن حقوق الإنسان بنظركم؟

يقدم إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان تعريفاً واسعاً لهذه المفردة، وهو: يعتبر كل شخص يعمل بشكل فردي أو بالتعاون مع الآخرين من أجل تعزيز وحماية وتطبيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية علي الصعيدين الوطني والدولي، مدافعاً عن حقوق الإنسان. فما يهم هو النشاط بحد ذاته وتعزيزه، وليس هوية أو مهنة الشخص الذي يدافع عن حقوق الإنسان. وهذا يعني أيضاً، أن أي شخص يعمل من أجل تعزيز وحماية أي حق من حقوق الإنسان الأساسية (على سبيل المثال: الحقوق الصحية، والتنموية، وحقوق العمال المهاجرين،

وحقوق المعاقين) يندرج في إطار (المدافعين عن حقوق الإنسان)، بحيث لا يقتصر المفهوم على الحقوق المدنية والسياسية فقط.

تقولون إنكم تقومون بتسهيل استخدام نظام الأمم المتحدة بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان: كيف يتم ذلك؟

غالباً ما يرغب المدافعون عن حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية الحقوقية في جميع أنحاء العالم في التعامل مع منظومة الأمم المتحدة، ولكنهم لا يعرفون السبيل لذلك: فمعلوماتهم ضئيلة، وفي أغلب الأحيان فإن إمكاناتهم قليلة أيضاً. لذلك تقوم منظماتنا بتنظيم دورات تدريبية للمشاركين من كل أنحاء العالم، حول نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. الدورات تقام في جنيف مرتين إلى ثلاث مرات في السنة، باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. و تتم الدورات أثناء انعقاد جلسات مجلس حقوق الإنسان، أو الهيئات الحقوقية الدولية الأخرى، بحيث يستطيع جميع المشاركين بشكل مباشر اكتساب الخبرة في كيفية التعامل مع نظام الأمم المتحدة في هذا المجال. المتحدثون في الدورات هم من

التعامل بفعالية مع هذه القضية التي تعتبر اللب في رسالة المنظمة. وعلى سبيل المثال نحن نقوم أيضا بنشاطات عديدة لضمان أن يكون مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قوياً



شيرر: منظمنا بصد تنفيذ إستراتيجية جديدة للشرق الأوسط، ونتمنى تقديم المعلومات والدورات التدريبية للمدافعين الناطقين بالعربية

وفعالاً، دون أن نتخذ موقفاً معيناً حيال أوضاع حقوق الإنسان في العالم.

هل لديكم أنشطة في هذا الميدان؟ نقوم بأنشطة في كثير من مناطق العالم، وخصوصاً بالنسبة إلى ما يتعلق بأليات حقوق الإنسان الإقليمية عندما تنشأ، كما هو الحال بالنسبة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الأمريكية الدولية. أما بالنسبة للشرق الأوسط، فقد وجهت لنا الدعوة لتنظيم دورات تدريبية في الماضي للمدافعين عن حقوق الإنسان وللمؤسسات الوطنية الحقوقية. ونحن حريصون على الحصول على مزيد من الفرص للقيام بذلك.

لمزيد من المعلومات عن منظمنا يرجى الإطلاع على:

[www.ishr.ch](http://www.ishr.ch)

وللاشتراك في المنشورات التي تصدرها منظمنا يرجى الاطلاع على:

[www.ishr.ch/subscribe](http://www.ishr.ch/subscribe)

العربية، فالخدمة الدولية لحقوق الإنسان تسعى حالياً للحصول على تمويل لتنفيذ إستراتيجية جديدة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ونتمنى تقديم نفس النوع من المعلومات ذات الجودة العالية، وكذلك الدورات التدريبية للمدافعين الناطقين بالعربية، تماماً مثلما نفعل بالنسبة للمتحدثين باللغتين الانجليزية والفرنسية. وبهذه المناسبة، أود تشجيع المزيد من المدافعين عن حقوق الإنسان العرب، من الذين يجيدون التحدث باللغة الانجليزية، على المشاركة في الدورات التدريبية،

حيث أن عدد المشاركين من العرب في الدورات مؤخراً كان قليلاً. للتقدم من اجل المشاركة في الدورات، يرجى مراجعة:

[www.ishr.ch/capacity\\_building](http://www.ishr.ch/capacity_building)

هل لدى المنظمة جدول أعمال محدد، ثم هل تقيم حملاتها بناء على حالات قطرية معينة؟

ليس لدى الخدمة الدولية لحقوق الإنسان بلداً محدداً في جدول أعمالها، لأنها في الأساس منظمة خدماتية، تضع خدماتها وخبرتها لخدمة جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم. وقد لعبت المنظمة دوراً رئيسياً في العملية التي أدت إلى صياغة مسودة إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان في عام 1998، وإنشاء ولاية المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ونحن مستمرين دوماً في

الخبراء في مجالهم: (موظفين في مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ سفراء؛ مقررین خاصين معينين بحقوق الإنسان وغيرهم). وتركز الدورات على التعليم العملي، حتى يتمكن المشاركون من إعادة استخدام المهارات والمعارف التي يكتسبونها أثناء الدورات في بلدانهم. ويتلقى المشاركون في الدورات تدريباً في كيفية تقديم المعلومات إلى الهيئات الحقوقية والمقررین الخاصين أو إلى "المراجعة الدورية الشاملة" لمجلس حقوق الإنسان التي أنشئت حديثاً لدراسة تطورات أوضاع حقوق الإنسان في جميع بلدان العالم. وبهذا يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان القيام بدور رئيسي في جعل نظام الأمم المتحدة فاعلاً وذا مصداقية. وحرص منظمة الخدمة الدولية على إبقاء الإتصال وثيقاً مع المشاركين في الدورات بعد العودة إلى أوطانهم، كما تقدم لهم كافة أنواع الدعم والمشورة الإضافية حسب ما يبدونه من احتياجات.

ماذا عن الشرق الأوسط: هل تقدمون معلومات باللغة العربية، و هل ستنظمون دورات تدريبية باللغة العربية في جنيف أو في العالم العربي؟ نحن نعلم أن المدافعين عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط حريصون جداً على الحصول على معلومات حول نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وعن كيفية الاستفادة منها. بيد أن هناك نقصاً حاداً في المعلومات والإمكانات لدى أولئك المدافعين، ويمكننا أن نلمس ذلك في عملنا اليومي هنا في جنيف. ومنظمنا في وضع مناسب جداً لملء هذه الفراغ. وفي الوقت الحالي، فإن أكثر إصداراتنا هي باللغة الإنجليزية، ولكننا نحاول الحصول على تمويل لترجمة الوثائق الرئيسية إلى اللغة العربية. أما بالنسبة للدورات التدريبية باللغة

## مهمات الجمعيات الحقوقية في المرحلة المقبلة

# نحو نقلة استراتيجية في الميدان الحقوقي

أمام جمعيات حقوق الإنسان في البحرين مهمتان أساسيتان تمثلان مجال عملها: الأولى، متابعة تفاصيل الأحداث اليومية، ورصد الخروقات، وإصدار البيانات، وتصحيح الأوضاع حسبما يطرأ. والثانية، تتعلق بإحداث تحول جذري في التوجهات العامة في ثقافة المجتمع والأهم في سياسات الدولة، من خلال العمل على إقرار تشريعات ملزمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ومواءمة تشريعات الدولة مع المعاهدات الدولية، وتمتين العلاقة بين الدولة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، والتشجيع باتجاه المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وإحداث طفرة حقوقية نوعية في ثقافة المجتمع.. كل ذلك سيؤدي في المحصلة إلى: تحسين سلوك الحكومة الحقوقي، بناء على تطبيقها للتشريعات التي أقرتها، أو المعاهدات التي وقعت عليها، أي عبر القناعة والإلزام القانوني، وليس بالضرورة عبر التشابك الإعلامي أو الضغط المحلي والدولي.

كلا العاملين مطلوبين، أولهما يمثل العمل اليومي، والثاني يمثل الاستراتيجية بعيدة المدى. العمل اليومي الميداني يدفع باتجاه التغيير الاستراتيجي، والتغيير الاستراتيجي يقلص وبشكل حاد الخروقات اليومية، الناشئة في الغالب من غياب التشريعات الملزمة، وعدم رسوخ ثقافة حقوق الإنسان والإلتزام بها كمعايير، وضعف المؤسسات، وقلة الخبرة والتدريب وغيرها.

هذا يفرض على المنظمات الحقوقية البحرينية، أن لا تشغل فقط بالعمل الميداني اليومي على أهميته، بل عليها أيضاً أن تفكر على المستوى الاستراتيجي لنقل جهاز الدولة بمجمله ليعمل وفق

الآلية الحقوقية ويلتزم بها. أما الإنشغال اليومي في متابعة الحالات الفردية، من دون ملاحظة أفاق المستقبل، فقد يضع على الجميع فرصة إحداث النقلة المطلوبة على المستوى الوطني.

من هنا، كان يجب الموازنة بين العمل اليومي قريب المدى، وبين العمل الاستراتيجي بعيد المدى، بحيث لا تضع الاستراتيجية، ويبقى العاملون يمشون حياتهم في ملاحقة التجاوزات التي قد لا تنتهي. هذا يتطلب أن تكون للمنظمات الحقوقية خطة استراتيجية واضحة المعالم، أو تساهم في خطة موجودة على الأرض.

أمامنا الآن خطة الحكومة التي قدمتها إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ضمن آلية المراجعة الدورية الشاملة، وقد تعهدت الحكومة بالقيام بخطوات كبيرة - باعتراف جمعيات حقوق الإنسان المحلية، وأعضاء مجلس حقوق الإنسان الدولي، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان - على مدى أربع سنوات. وحتى الآن مرّ عام كامل على تلك التعهدات، ونخشى أن تضع هذه الفرصة فتنتهي السنوات الأربع، دون أن تتمكن الحكومة وحدها من تطبيق تلك التعهدات، ما لم تجد الدعم والتعضيد والمشاركة الفعلية من قبل الجمعيات الحقوقية البحرينية، والتي طلب مجلس حقوق الإنسان أن تكون جزءاً رئيسياً في تلك التطبيقات.

لنقرأ التعهدات الحكومية مرّة أخرى، ولنفكر كيف سيكون الحال إن تم تطبيقها:

١/ تعهدت الحكومة بالتصديق على اتفاقيات حقوقية دولية ومواءمة التشريعات الوطنية معها، مثل: اتفاقية العمال المهاجرين، واتفاقيات ذوي

الإحتياجات الخاصة، والاتفاقية الخاصة بالمفقودين، واتفاقية مكافحة الفساد، ومواد مختلفة من اتفاقية مناهضة التعذيب، ومن اتفاقية مناهضة التمييز العنصري.

٢/ وتعهدت الحكومة بتطبيق التزامات اتفاقيات حقوق الإنسان التي تم التصديق عليها، على أن توكل هذه المهمة إلى (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان) التي أيضاً تعهدت الحكومة بتأسيسها، وذلك عبر تطوير أنشطة محددة، وتقوية بناء القدرات، وزيادة برامج تدريب الشرطة ومسؤولي إنفاذ القانون وموظفي الوزارات.

٣/ متابعة حملة مكافحة الإتجار بالبشر.

٤/ تعهدت الحكومة بالمتابعة السريعة لمشروع قانون الجمعيات الأهلية حتى يتم إقراره من السلطة التشريعية، ومتابعة تطبيقه من قبل جهات رسمية ومؤسسات مجتمع مدني محلية.

٥/ تبني منهجية حقوق الإنسان في عملية التنمية.

٦/ تنظيم ورش عمل وحلقات دراسية بشأن حقوق الإنسان، لزيادة الوعي العام بها.

٧/ تقديم تقرير سنوي تقييمي لقياس مدى التطور على أرض الواقع وتطبيق التعهدات آنفة الذكر.

واضح أن الحكومة ألزمت نفسها بقضايا كثيرة، إلى الحد الذي دفع بالدكتور عبدالله الدرزي، أمين عام الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان لأن يقول، بأن ما تعهدت به البحرين (رفع السقف إلى ما هو أعلى من قدرة البحرين على تنفيذها للإلتزامات التي أشير إليها،

هناك بعض الإتفاقيات الدولية قيد الدرس، وبعضها أرسل لمجلس النواب لإقرارها، مثل اتفاقية مكافحة الفساد. ورغم هذا كله، ويجب ان نعترف مقدماً، فإن ما أنجز حتى الآن قليل بعد عام كامل، ويلقي بالشك في إمكانية الإيفاء بالتعهدات أنفة الذكر، ولكن لاتزال هناك ثلاث سنوات أخرى، يمكن خلالها التسريع في الإجراءات من قبل الجهات المختصة، إذا ما تمت مشاركة الجمعيات الحقوقية بشكل فعال في خطة التنفيذ، واعتبرت ذلك عملاً استراتيجياً يستحق بذل الجهد بشأنه وإنجاحه ووضع في قائمة أولويات عمل الفترة القادمة.

وطنية تضم ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، من أجل بحث ووضع خطة لتطبيق تلك التعهدات. وحسب التقرير السنوي الأول الذي رفعته الحكومة في يونيو ٢٠٠٩م لمجلس حقوق الإنسان، فإنها أشارت الى بعض المنجزات، مثل إقامة العديد من ورش العمل للتدريب، ورفع كفاءة وقدرات موظفين حكوميين، وتأسيس قاعدة بيانات عن حقوق الإنسان، ومناقشة كيفية تشكيل (الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان) وفق مبادئ باريس، وتطوير نظام العمل بحيث ألغى (نظام الكفيل)، وإقرار الشق السنّي من قانون أحكام الأسرة. إضافة الى ذلك

وأن البحرين مازالت غير مستعدة لهذه الإلتزامات التي وضعتها على نفسها)، الأمر الذي يفهم منه أن الحكومة تتمتع بقدر من الجدية في التعاون مع مجلس حقوق الإنسان الدولي، وأنها تريد إحداث نقلة في الوضع الحقوقي لديها، وأن ما طرحته (قد يكون) مفاجئاً في حجمه لبعض نشاطات حقوق الإنسان. وهذا يرتب على المنظمات المحلية، أن تساهم بصورة فاعلة، بل كشريك أساس معني بالعملية الحقوقية، في إنجاح ما تعهدت به الحكومة على الصعيدين الدولي والوطني. حتى الآن، فإن الحكومة شكلت لجنة

## مشروع قانون (حق الحصول على المعلومة)

عمل انتقد فيها مجلس النواب بشدة لتأخره في مناقشة وإقرار قانون الصحافة والطباعة والنشر، ورأى ضرورة إصداره جنباً الى جنب قانون الحصول على المعلومة. وتابع: (إن مشكلة الحصول على المعلومة، ليست مشكلة قانون فقط، صحيح أن وجود قانون لذلك هو خطوة كبيرة ودفعة

هي التي تفرض الرقابة، وهي التي أغلقت المواقع الإلكترونية، وهي التي منعت عدة منشورات وكتب.. فكيف تكون الوصي على الحصول على المعلومة؟).

نائب رئيس جمعية الشفافية، يوسف زينل، أشار الى أهمية القانون، وعده الحجر الأساس (لتمكين المواطنين والإعلام من محاسبة الإدارة والمسؤولين)

ورأى في القضاء النزيه (العمود الفقري لحماية الحقوق الأساسية كالحق في الإطلاع والحصول على المعلومات وتطبيق قوانينه بفاعلية وهو الضمانة الأقوى لدولة القانون والمؤسسات).

من جانبه، طالب ممثل

كبار المحامين الدوليين ريتشارد ونفيلد بتقليص الاستثناءات في القانون، مشيراً إلى أن كثرة الاستثناءات تعيق تطبيقه والاستفادة منه. وقد حدد القانون أحد عشر استثناءً، يمكن استخدامها لحجب المعلومات بشكل كبير.

أما عضو مجلس إدارة جمعية الصحفيين محمد الأحمد، فقدّم ورقة

تقدمت كتلة المنبر الإسلامي في البرلمان بمشروع قانون الى مجلس النواب يعطي المواطنين الحق في الحصول على المعلومات، وهو يتكون من ٢٠ مادة، تتضمن مساءلة أي موظف لا يتجاوب مع هذا الحق. ونص المشروع على إنشاء مجلس للمعلومات تحت سلطة رئيس الوزراء، ويرأسه وزير الإعلام، كما نصّ على الإستثناءات التي يمكن للحكومة حجب المعلومة عن مواطنيها، خاصة تلك المتعلقة بجهاز الأمن الوطني، وبالحالات الشخصية، وغيرها.

جمعية الشفافية البحرينية، وجمعية الصحفيين، وبالتعاون مع منظمة إيركس، أعدت ورشة عمل لمناقشة المشروع في ٦/٦/٢٠٠٩م، بحضور عدد من النواب والصحفيين والنقابيين بالإضافة إلى ممثلين من جمعيات سياسية وحقوقية. في الورشة اعترض عدد من المشاركين على المادة ١٢ التي تعطي وزير الإعلام رئاسة الجهة المختصة بحماية حق الحصول على المعلومة. وكانت حجة أحدهم (إبراهيم شريف) أمين جمعية العمل الوطني الديمقراطي تقول بأن وزارة الإعلام



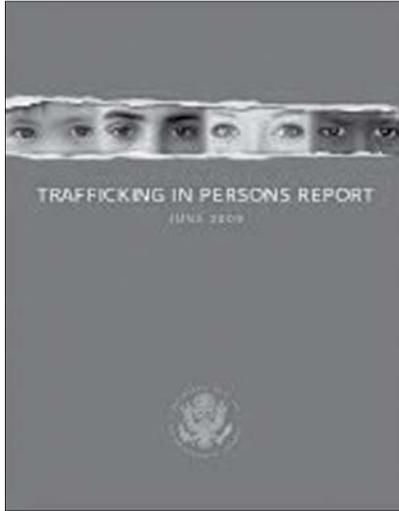
للأمام، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في ثقافة انسياب المعلومة، هناك الكثير من المعلومات التي تتحصن وتحرز تلك الجهات لضمان عدم خروجها للرأي العام، وتحرص جداً على أن تكون بعض منها سرية أحياناً، طائفة أو متوهمة أن تلك المعلومات تحتاج وتستحق بالفعل هذا المستوى العالي من الحذر).

## الاتجار بالبشر:

## الحاجة لمزيد من الخطوات لحماية العمال الوافدين

والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب الشيخ عادل المعاودة فقد قلل من تأثير التقرير على المستوى المحلي. وعلى النقيض من ذلك، ومع التسليم بالتقدم المحرز في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، دعا الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، عبدالله الدرازي، إلى إنشاء صندوق لحماية ضحايا الاتجار بالبشر في البحرين (صحيفة الوسط، ٢١/٦/٢٠٠٩).

ونذكرت السيدة ماريثا دياز، الناطقة



باسم جمعية حماية العمال الوافدين في البحرين، أن أوضاع العمال الوافدين تحتاج إلى تحسين من أجل الوصول لوضع أفضل (صحيفة الوسط، ١٩/٦/٢٠٠٩).

ومن المهم الإشارة إلى أن البحرين قد اعتمدت في عام ٢٠٠٨ قانوناً لمكافحة الاتجار بالبشر، والذي ينص على فترة عقوبة أقصاها ١٥ سنة سجناً في حالة الإدانة. وأنشأت وزارة الداخلية البحرينية (وحدة مكافحة الاتجار بالبشر) في إطار جهودها المبذولة في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، استضافت البحرين مؤتمراً دولياً في مارس ٢٠٠٩ يهدف إلى مكافحة الاتجار بالبشر، وإيجاد حل لهذه المشكلة، وتعزيز التعاون

ووجه التقرير أيضاً انتقادات للنظام القانوني لأنه يبدو (متحيزاً) ضد العمال الوافدين، الأمر الذي يثبطهم من اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد المتاجرين بهم. وأشار التقرير إلى التدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة، وغيرها من الأطراف، للتصدي لهذه المشكلة بما فيها إصدار كراس يشرح القانون البحريني لمكافحة الاتجار بالبشر، والذي تضمن مناشدة العمال بتقديم الشكاوى عبر الخط الساخن من أجل إجراء التحقيقات. كما أصدرت الحكومة كراساً آخر يشرح كيفية الحصول قانونياً على تأشيرة عمل، ويشرح حقوق العمال، وكيفية الإبلاغ عن الانتهاكات. وفي نفس السياق نظمت الحكومة مؤتمرات صحفية لتسليط الضوء على الممارسات غير القانونية فيما يتعلق بالاتجار بالبشر، خاصة حجز جوازات سفر العمال الوافدين.

وأوصى التقرير البحرين باتخاذ عدد من التدابير الوقائية وتدابير الحماية:

- زيادة معدل التحقيق والمقاضاة في جرائم الاتجار بالبشر وإدانة ومعاقبة مرتكبي المخالفات؛
  - وضع وتطبيق إجراءات رسمية للتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر من بين الفئات الضعيفة مثل خدم المنازل الذين فروا من سوء استغلال أرباب العمل وإجبارهم على ممارسة الدعارة، وإحالة الضحايا إلى خدمات الحماية؛
  - ضمان عدم معاقبة ضحايا الاتجار بالبشر عن الأفعال التي ترتكب كنتيجة مباشرة للاتجار بهم، مثل الهجرة غير الشرعية أو الدعارة.
- هذا وقد حظي التقرير بتغطية واسعة في وسائل الاعلام البحرينية. ففي يوم ٢١ يونيو انتقد عبد الله الميرزا، الكاتب بصحيفة الوسط اليومية، الحكومة على عدم الرد رسمياً على التقرير، ودعا إلى النظر إليه بواقعية. أما رئيس لجنة الشئون الخارجية

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٦ يونيو ٢٠٠٩ تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٩ عن (الاتجار بالبشر) في جميع أنحاء العالم، حيث وضع التقرير البحرين في (المستوى الثاني في قائمة الرصد والمتابعة) لكونها (بلد المقصد بالنسبة للرجال والنساء اللائي يتم الاتجار بهن لأغراض السخرة والاستغلال الجنسي التجاري). وانتقد التقرير الحكومة لأنها (لم تمتثل امتثالاً تاماً بالمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار بالبشر)، وحدد رعايا ٢٠ بلداً تهاجر إلى البحرين إما طوعاً، للعمل في القطاع الرسمي أو من خدم المنازل، أو الذين يتم تهريبهم إلى البحرين لغرض الاستغلال الجنسي التجاري. كما انتقد التقرير مصادرة جوازات سفر العمال الوافدين مما يضعهم تحت رحمة أصحاب العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، انتقد التقرير الحكومة لعدم مقاضاة (أي من أصحاب العمل أو وكلاء العمل بشأن استخدام أسلوب السخرة تجاه العمال، بمن فيهم خدم المنازل، في إطار القانون الجديد لمكافحة الاتجار غير المشروع بالبشر).

كما دعا التقرير إلى حماية العمال الوافدين، لا سيما خدم المنازل الذين لا يستطيعون تغيير أرباب عملهم. الجدير بالذكر، أن الحكومة البحرينية ألغت في يونيو ٢٠٠٩ نظام (الكفيل) واستبدلته بنظام جديد يتيح للعاملين تغيير أرباب العمل. إلا أن هذا الامتياز لا يشمل خدم المنازل.

ونتيجة لذلك، يقول التقرير: (فيإن الضحايا المحتملين لعملية الاتجار بالبشر قد يواجهون تهمة انتهاك قوانين الهجرة أو العمل، ويكونون عرضة للاحتجاز، وترحيلهم دون حماية كافية. ومعظم العمال المهاجرين الذين تمكنوا من الفرار من سوء استغلال ارباب العمل تمّ إتهامهم لاحقاً بأنهم "هاربين" وحُكم عليهم بالسجن لمدة أسبوعين ومن ثمّ ترحيلهم).

عدد من المستويات). وقدم الشيخ عبدالعزيز رويته لمعالجة هذه المشكلة بقوله: (يجب العمل في بلدان المقصد لتحسين الكشف والإنفاذ وحماية الضحايا، وكذلك لرفع مستوى الوعي لدى كل من القطاعين العام وقطاع الأعمال بشأن المعاناة الناجمة عن الاتجار بالبشر، ولتبيان أن الأعمال التي تستخدم عمالة رخيصة وعمال تم الاتجار بهم هي ليست أكثر من اقتصادات زائفة تقوم على الاستغلال غير الإنساني للضعفاء).

الخارجية الأمريكية لتقريرها، وبالتحديد في ١٣ مايو ٢٠٠٩، كان الوكيل المساعد في وزارة الخارجية، الشيخ عبد العزيز بن مبارك آل خليفة قد حدد المشكلة بأنها مشكلة دولية. وأثناء مخاطبته جلسة الحوار الموضوعي للأمم المتحدة في نيويورك) دعا لعمل جماعي لوضع حد للاتجار بالبشر. وذكر: (من الواضح أن الاتجار بالبشر لا يمكن معالجته من جانب واحد. التعاون الدولي أمر أساسي، ويمكن أن يكون فعالاً في

الإقليمي والدولي لتحقيق تلك الغاية (انظر عدد مارس ٢٠٠٩ من نشرة المرصد). ودعا عبد الله الدرازي إلى تطبيق قانون مكافحة الاتجار بالبشر على أرض الواقع، حيث لم يطبق هذا القانون إلا في حالة واحدة فقط منذ اعتماده. كما أنه أكد على الحاجة لتدريب المدعين العامين والقضاة على كيفية تفسير وتطبيق أحكام هذا القانون من أجل حماية ضحايا الاتجار بالبشر. وكملحظة أخيرة، قبل شهر من إصدار وزارة

## أيدين وايت في ورشة عمل:

# صحافة البحرين وتحديات التسييس والطائفية والأيدولوجية

على كافة المستويات، ورفع القيود على حرية الصحافة، ودعم حق الناس في المعرفة).

ودعا وايت الصحفيين البحرينيين إلى



أيدين وايت مع عيسى الشايجي، رئيس جمعية الصحفيين

المشاركة في الحملة الإعلامية والمبادرة لتعزيز أخلاقيات الصحافة، رغم عدم استبعاده لتدخل اصحاب النفوذ لعرقلتها، الذين - وحسب تجربة وايت كما قال - أكدت له أن مالكي الصحف (ليسوا دائماً يسعون للكسب المالي، بعضهم يسعون للسلطة أو النفوذ). كما طالب مؤسسات المجتمع المدني التحرك وخلق مؤسسات تراقب مالكي الصحف من الانحراف عن الحقيقة.

يمكننا معرفة الغث والسمن بين هذا الكم من المعلومات؟ وكيف يمكننا تصحيحها ووضعها في إطارها المناسب؟ هل نتمتع بالصدق والشفافية الكافية؟ كيف نتعامل مع أخطائنا وكيف نصححها؟ هل تكشف عن المالكين الحقيقيين لصحفتنا؟)

وكرر وايت بأن من بين أهم التحديات التي تواجه الصحفيين: (العمل المستقل في تغطية الأحداث السياسية، وارتباط بعض الصحف بأحزاب سياسية والميل إليها، ووجود نزعة طائفية). وشرح وايت مبادرة الإتحاد الدولي للصحافة لتعزيز أخلاقيات الصحافة بأنها تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف: (تطوير مبادئ الإعلام والصحافة، وبناء قاعدة من الحوار بين الصحافة والمجتمع، وإيجاد إطار ينظم العلاقة بين الصحافة والسلطة). وقال بأن هذه المبادئ مستمدة أيضاً من ثلاثة أخرى هي: قول الحقيقة، والاستقلالية، والنزاهة والإنسانية والتضامن. ووضع وايت ستة محددات يجب الالتزام بها في هذه المبادرة وهي: (دعم حقوق جميع العاملين في الإعلام، ومنح الصحفيين حق العمل تبعاً لما تمليه عليهم ضمائرهم، وتدعيم أنظمة موثوقة للتنظيم الذاتي، ومساندتها وبناء تحالفات داخل الإعلام للدفاع عن الصحافة النوعية، وتشجيع النقاش حول مستقبل الإعلام والصحافة، والعمل على إظهار دور الصحافة المستقلة وقيم الخدمة العامة أثناء صياغة السياسات الإعلامية

لاتزال البحرين تشهد نقاشاً واسعاً وشفافاً حول مواضيع شتى تتعلق بالحرية الإعلامية وتشريعاتها، في بلد يتلمس خطواته الأولى بحذر للعبور باتجاه الضفة الديمقراطية. وفي هذا السياق، نظم الإتحاد الدولي للصحافة بالتعاون مع الجمعية البحرينية للصحفيين ورشة عمل في ١٧/٦/٢٠٠٩، حول (الصحافة الأخلاقية)، حاضر فيها أمين عام الإتحاد الدولي أيدين وايت، دعا فيها إلى تشكيل مجلس أعلى للصحافة يضمن دعم استقلالية الصحافة ودورها في بناء الديمقراطية، ويبني حواراً مع المجتمع المدني، ويتعامل مع الشكاوى التي تتعلق بالأخطاء الصحافية.

وأضاف: (المشكلة في بعض الدول أنها تعتبر الصحافة عدواً لها وتحاربها بشتى الوسائل، وفي البحرين ما زال قانون الصحافة يناقش داخل لجنة من لجان مجلس النواب). وانتقد وايت حكومة البحرين (التي أخرجت تمرير قانون الصحافة لفترة ليست قصيرة)، لافتاً إلى أهمية خلق علاقة توازن بين الصحافة والحكومة. وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الصحافة في البحرين، قال أنها (تتضمن تغطية الأحداث بشكل مستقل بعيداً عن التسييس، ولا يخفى على أحد أن الصحف لها انتماءات سياسية أو أيديولوجية مختلفة) حسب قوله، وتساءل: (هل بإمكاننا إيجاد تغطية معتدلة في ظل هذه الظروف؟، وكيف

## العلوي: الالتزام بالمعايير الدولية

قال وزير العمل د. مجيد العلوي، في اجتماع بنيف لمنظمة العمل الدولية، في ٢٠٠٩/٦/١٠، أن البحرين قامت مؤخراً بتفعيل المادة (٢٥) من قانون تنظيم سوق العمل، والتي تعطي العامل الوافد حق الانتقال إلى صاحب عمل آخر بدون موافقة صاحب العمل الأصلي. وقال أن ذلك يأتي في إطار التزام الحكومة بمعايير العمل الدولية واتفاقيات حقوق الإنسان. وأضاف بأنه يتم العمل حالياً على تطوير مزايا نظام التأمين ضد التعتّل، والمضي قدماً في برامج تحسين الأجور والحوافز الوظيفية، فضلاً عن تطوير العمل النقابي.

## إشادة

أشاد مارتن يهومي في رئيس مجلس حقوق الإنسان الدولي في بيان ألقاه أمام المجلس في جنيف بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٩م، بالإنجازات والجهود التي تبذلها حكومة مملكة البحرين للتصدي لمختلف التحديات في مجال حقوق الإنسان. وعبر في بيانه عن ارتياحه للقاء المسؤولين ومنظمات المجتمع المدني البحرينية والذي تم أثناء زيارته البحرين في مايو الماضي، مشيداً بما يشهده المجتمع المدني من حيوية وفاعلية.

## مراقبة وضع السجون

في ندوة عن (الإحتجاز وإدارة السجون) عقدت في البحرين في (٧ - ٢٠٠٩/٦/٨)، قال روبير مارديني، من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بأن اللجنة تهتم بظروف الاعتقال والسجون، وذلك لاحترام السلامة النفسية والجسدية للمحتجزين. وقال أن الصليب الأحمر يراقب ظروف الاعتقال ومعاملة الأشخاص المحرومين من الحرية وذلك من خلال الاتفاق مع السلطات المعنية وعرض تقييماتها عليها بانتظام وعلى نحو سري.

## تشغيل المعاقين

بحثت اللجنة العليا لرعاية شؤون المعاقين مع مسؤولي شركة نفط البحرين، إمكانية توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة وتدريبهم في برامج تكفل حصولهم على مهارات وقدرات تمكنهم من الاندماج في الوظائف. وأشار الرئيس التنفيذي للشركة إلى توظيفها عدداً من المعوقين، مبدياً استعدادها لدمج أعداد إضافية للعمل في الشركة.

## المرصد: حان الوقت للإغلاق ملف ضحايا التعذيب



بأن المناكفات السياسية وضعف الثقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، كما الجمعيات السياسية، ألقى بظلاله على ملف ضحايا التعذيب، وأخر حلحلة مشكلتهم حتى اليوم. وطالب البيان الطرفين الإتفاق على آلية محددة لتعويض ضحايا التعذيب، والإعتراف العلني بوقوع الانتهاكات في الفترة الماضية. أما فيما يتعلق بمحاكمة منتهكي حقوق الإنسان في الفترة الماضية، فيمكن إيجاد مخرج وسطي لها إذا ما صفت النيات، وغلبت لغة التسامح، وجرى القبول بالتسويات التي تناسب مع ظروف البلاد، ومع الآمال المعلقة على تطوير الوضع السياسي والحقوق في المرحلة القادمة.

أصدر مرصد البحرين لحقوق الإنسان بياناً بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا التعذيب، والذي صادف السادس والعشرين من يونيو الماضي، قال فيه بأن البحرين وبعد تسع سنوات من بدء عهد الإصلاحات السياسية والحقوقية لم توفق حتى الآن في حل ملف ضحايا التعذيب لفترة ما قبل الإصلاحات. وأضاف البيان، بأن الموضوع لا ينتظر الإبطاء، وعلى السلطة التنفيذية كما المنظمات الحقوقية المحلية كما الجمعيات السياسية التوصل إلى تسوية مقبولة تكفل إغلاق هذا الملف، وبالشكل الذي يضمن منع وقوع أية تجاوزات منهجية لحقوق الإنسان على النحو الذي شهدته البلاد في مرحلة ما قبل عهد الإصلاح.

وتابع البيان، بأن العقد التي ترتبط بهذا الملف، لها صلة بالوضع السياسي القائم، وشرح البيان الأمر

## رئيس المرصد يلتقي (فرونت لاين)



مناخ ملائم لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو الموضوع الأساس الذي تهتم به المنظمة. هذا وقد أكد مسؤولو المنظمة متابعتهم المستمرة والدقيقة لما يجري في البحرين، وأعربوا عن ضرورة تواجدهم في تلك الساحة من أجل تطوير الوضع الحقوقي هناك.

من جانب آخر، التقى رئيس المرصد بالأستاذ غسان شربل، رئيس تحرير جريدة الحياة، حيث جرى مناقشة الأوضاع الحقوقية في البحرين.

التقى رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان الأستاذ حسن موسى الشفيعي، بنائب مدير منظمة فرونت لاين السيد أندرو أندرسون، وبحضور السيد خالد إبراهيم، من قسم الشرق الأوسط في المنظمة، وذلك في مقر فرونت لاين بالعاصمة الإيرلندية، دبلن، في ٢٠٠٩/٦/١٩م.

وتناول اللقاء مناقشة أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وضرورة توثيق علاقات مؤسسات المجتمع المدني البحرينية بالمنظمة. كما استعرض اللقاء آفاق التعاون المستقبلي، حيث أكد السيد أندرسون ضرورة توفر